بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

قوله فالكلام على مقدمة وثلاث مقالات اقول هكذا وجد عامة النسخ
وفي نسخ الشرح والصواب ان لفظ ثلاث مقالات زائد وهو اما سهو
الناسخ مدل على ذلك توسل المص فيما بعد واما المقالات فثلاث
قوله ما يطلق على المفرد اقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والجمع اي
الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس
مضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب سيأتي مباحث الالفاظ
فيطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس جملة وقد يطلق على ما
المركبات المفيدة ايضا واما بالمفردات فيندرج فيها المركبات الغير المفيدة ايضا لانها مركبات
على ذلك رجل المفردات في مقابلة الفصاحة حيث قال المفاوتة الفصاحة
اعني المركبات اقول اراد بالمركبات التامة فتدخل
اشكال في الشارح ايضا قوله لان ما يجب ان يعلم في المنطق
قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق يكون جزءا منه فان ما به
عليه لا يعلم فيه وجوبا قطعا وح يلزم ان يكون المقدمة جزءا من منطق وهو
الجواب كون ما يجب ان يعلم في المنطق جزءا منه
لانا نعلم على ان مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه وايضا اذا كانت
المقدمة جزءا فان الشروع فيها شروع

المشاركة وبيان كون الشيئين بحالة اذا وجد هذا وجد ذلك واذا انتفى هذا انتفى ذاك

عن معناه الاصلي الى معنى آخر فهو مجاز قوله ومن الناس اقول فسر

تحت الباء على ظاهره وظنهم فان الباطن موصوف بالفصيح والفصاحة

صفة النطق فهما مختلفان في المعنى وان اتحدا في ذات واحدة صدق الباطن

على ذات اخرى بدون الفصيح وكذا السيف موصوف بالصارم والصارم

معنى القاطع صفة له مع ان السيف اعم منه فيتبعد ظن الترادف في هذين

المثالين وابعد منهما توهم الترادف فيما بين الشيئين بينهما عموم من وجه

كالحيوان والابيض واما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المتساوية

له كالانسان والكاتب بالامكان فهو وان كان باطلا ايضا الا انه ليس بذلك

البعد بالجملة وكان منشأ الظن في المتساويين توهم العكاس الموجبة

الكلية كبرى فلما وجدوا ان كل متساويين متحدان في الذات تخيلوا ان

كل محدود في الذات متساويان واذا بطل الظن في المتساويين كان باطلا ايضا

الغير الطاهر قوله لانه اما ان يصح السكوت عليه اقول الاظهر ان يقال لانه

اما ان يفيد المخاطب فائدة تامة اي يصح السكوت عليه بحيث يصح السكوت عليه

بعد اللتين التامة حتى لا يتوهم ان المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة

التي تحصل للمخاطب من المركب التام فلا يكون مثل قولنا السماء موجودة

وغيره من الاخبار المعلومة للمخاطب مركبا تاما اذ لا يحصل منه فائدة جديدة

قوله فلا يكون مستتبعا اقول هذا تعليل لصحة السكوت اي وجه وقوع اما لم

ويمكن ان يكون علة نفي الخارج بان يقال لانه ان الفائدة الجديدة الحاصلة للمخاطب من قولنا السماء موجودة

والارض محتاجة وغيرهما من الاخبار المعلومة لان المراد بالفائدة الجديدة الحاصلة للمخاطب من المركب التام

اعم من ان يكون فائدة الخبر او فائدة لازم الخبر فالفائدة بالمعنى الاول وان كانت حاصلة لكن

بالمعنى الثاني لا يكون معتبرة في الشيء المذكور فافهم

مع الاصل فهذه متوسطة متصلة حاصلا لولم يصدق مطلوبنا وهو بعض ب ج
بالفعل لصدق لاشئ من ب ج دايما مع صدق قولنا كل ج ب بالفعل
ثم يضم هذه المتصلة الى متصلة اخرى هكذا لا شئ من ب ج دايما
مع قولنا كل ج ب بالفعل صدق قولنا لاشئ من ج ج دايما فهذا قياس
اقترانى من متصلتين ينتج لولم يصدق بعض ب ج بالفعل لصدق لاشئ
من ج ج دايما ثم يجعل ب ج بالفعل لصدق لاشئ من ج ج لكن التالى باط
فالمقدم مثله فهذا ينفى عدم صدق ب ج بالفعل فيتعين صدقه فقد حصل
المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقترانى واستثنائى لمحاذرة وقس على
ما اوضحناه قياس الخلف فى اثبات النتائج والحدس سرعة الانتقال
فمنه مسامحة فى العبارة موافقة للمتن فان السرعة من الاوصاف العارضة
للحركة ولا يوصف بها غيرها وقد صرح بان لا حركة فى الحدس فلا يكون هناك سرعة
حقيقة لكنه يتسامح فيجعل كون الانتقال دفعيا سرعة والامر يتبين من غير تعيين مادة
وفى كون الموضوع جزءا على ما نظر قد اجيب عن النظر بمنع الحصر
وهو انا لا نريد بكون الموضوع جزءا ان تصوره جزء من العلم مندرج فى المبادى
التصورية ولا ان التصديق بكونه موضوعا للعلم جزء منه لما ان هذا التصديق
خارج من العلم ايضا فكيف يعد جزءا منه بل نريد بكونه جزءا من العلم ان
التصديق بوجود الموضوع جزء من العلم وهذا الجواب مردود لان التصديق